أبو صليب: أقول لمن يبرر تراجعه.. معركتك مع ناخبيك

قال النائب سعود أبو صليب: "لله الحمد والشكر الموقف واحد وثابت ضد رئيس الوزراء بتأييد جميع الاستجوابات وعدم التعاون، والتاريخ يشهد"، متابعا "وهذا الشيء لا يمنع من استجواب الوزراء أيضاً.. لذلك أقول لمن يحاول أن يبرر تراجعه، معركتك ليست معي بل مع ناخبينك...".

المطيري: غير مقبول اختزال أزمة كورونا في مساءلة وزير الصحة

صالح المطيري

أعرب النائب د. صالح المطيري عن اعتقاده بأن المسؤول الأول عن أزمة كورونا هو سمو رئيس مجلس الوزراء، ورفضه اختزال المشكلة في شخص وزير الصحة، كما أعلن عن تقديمه طلبا للتحقيق البرلماني في عدد من القضايا المرتبطة بشبهات مالية.

وقال المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه يؤيد استجواب أي وزير كونه حقا دستوريا لا ينازع النائب عليه أحد، مشيرا إلى أن خلافه مع المستجوبين هو فقط على توقيت الاستجواب.

وأضاف أن وزير الصحة هو جزء من منظومة حيث إن هناك لجنة عليا لمواجهة أزمة كورونا تتكون من وزراء عدة وأحدهم هو وزير الصحة مبينا أنه لو كان لابد من المحاسبة فتكون لرئيس مجلس الوزراء.

ولفت إلى أنه يعلن عن عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء وأن محاسبته واجبة بسبب أزمة كورونا وغيرها من الملفات الأخرى، مضيفا أن "اختزال هذا الموضوع في شخص الوزير يوفر مخرجا لمن لم يبر بقسمه في جلسة الافتتاح ولن أقبل بذلك".

وأوضح المطيري أن توقيت الاستجواب هو نقطة الاختلاف مع المستجوبين وليس في استحقاقيته، حيث إن من يجب أن يستجوب هو سمو رئيس مجلس الوزراء.

من جهة أخرى أعلن المطيري عن تقديمه طلب تكليف لجنة حماية الأموال العامة بالتحقيق خلال شهرين من تشكيلها فيما أثير من شبهات وفساد مالي وغسيل أموال في قضايا متعددة منها الصندوق الماليزي وصندوق الجيش والإيداعات والتأمينات واليوروفايتر والرافال والتحويلات مؤكدا أنه لن يتوانى عن كشف الحقائق والوقوف مع الحق

الحويلة: ما المشاريع الإسكانية المدرجة لدى المؤسسة خلال السنوات الخمس القادمة؟

رياض عواد

وجه النائب د. محمد الحويلة 6 أسئلة إلى وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د. مشعان العتيبي، ووزير التربية د. علي المضف، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، جاءت كما يلي:

سؤال إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني

لما كان السكن من الدعائم الأساسية لقيام أسر ومجتماعات مستقرة، فقد اهتمت الدولة خلال العقود الزمنية السابقة بالرعاية السكنية للمواطنين، وعملت جاهدة على توفير السكن المناسب والملائم لجميع أبناء الوطن، وصدرت العديد من القوانين المنظمة لهذا الأمر.

وحيث وزعت المؤسسة العامة للرعاية السكنية القسائم السكنية للمواطنين المستحقين (على المخطط) في المناطق والمدن الجديدة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما المواعيد المحددة لتوقيع عقود البنية التحتية الأساسية والفرعية لجميع المناطق والمدن التي وزعت قسائمها على المخطط وذلك لكل مدينة ومنطقة على حدة؟

2 – ما المواعيد المحددة لإصدار تراخيص البناء الفعلي للمواطنين في المناطق والمدن التي وزعت قسائمها على المخطط وذلك لكل مدينة ومنطقة على حدة؟

3 – كم عدد الطلبات الإسكانية القائمة حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وما خطة المؤسسة لتقليل عدد الطلبات ومدة انتظار المواطنين للحصول على السكن؟

4 – ما المشاريع الإسكانية المدرجة لدى المؤسسة خلال السنوات الخمس القادمة؟ وما الفترة الزمنية المقدرة لكل مشروع؟

5 – ما خطة وإجراءات المؤسسة في ظل ارتفاع أسعار مواد البناء؟ وهل توجد ضوابط ومتابعة من المؤسسة في هذا الشأن؟ مع تزويدي بها إذا وجدت.

سؤال إلى وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية

ونص السؤال على ما يلي:

إيمانا منا بما تقضيه المصلحة العامة في إبراز دور الشباب الكويتي بتقلد المناصب والوظائف في وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة، وحل مشكلة البطالة التي تؤرق الأسر الكويتية لازدياد نسبتها عاما بعد عام دون إيجاد الحلول، ومن باب تطبيق سياسة إحلال الكويتيين في وظائف الدولة.

ذكر تقرير ديوان المحاسبة عدم شغل الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة عدد (984) درجة وظيفية بنسبة (31.5%) من إجمالي عدد الدرجات الوظيفية المعتمدة في ميزانية الهيئة للسنة المالية 2019/2020 البالغ عددها (3122) درجة وظيفية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – لماذا لم تُشغل الوظائف المذكورة والمعتمدة في ميزانية السنة المالية 2019/2020 للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة؟ مع ذكر هذه الوظائف؟

2 – بيان جميع الشواغر المرحلة من سنوات سابقة، وأسباب عدم شغلها حتى الآن.

3 – هل تُدر الاحتجاجات الوظيفية للهيئة وفقٌ دراسة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بها، وإذا كانت الإجابة بالنفي، ما أسباب ذلك؟

ونص السؤال إلى وزير التربية على ما يلي:

يُعد التعليم واحدا من أهم وأبرز الأمور التي يحتاج الإنسان إليها، لأنه يلبي كافة احتياجاته الأساسية التي يسعى خلفها، ويُعتبر التعليم المنارة التي يهتدي بها الناس إلى الطريق القويم الذي سيسلكونه في هذه الحياة، فالدولة التي تحافظ على نظامها التعليمي هي الدولة التي تتفوق في كافة المجالات وعلى كافة الأصعدة.

وفي ظل ما تقضي به المادة (13) من الدستور بأن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما هي خطة وزارة التربية نحو التوسع في بناء المدارس في المرحلة القادمة في البلاد مع ذكر المدارس التي تنوي الوزارة إنشائها؟ والمناطق السكنية التي سيتم الإنشاء بها؟

2 – كم يبلغ عدد المدارس التي استلمتها وزارة التربية ولم يتم افتتاحها حتى الآن؟ مع ذكر المناطق السكنية التابعة لها، وأسباب عدم افتتاحها.

ونص السؤال إلى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار على ما يلي:

أنشأت الدولة شركة المشروعات السياحية وهي شركة حكومية هدفها توفير المناخ الترفيهي والسياحي وتطوير السياحة في البلاد، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما المشاريع التي تُشرف عليها شركة المشروعات السياحية؟ مع بيان أماكنها وتكلفتها ونسبة الإنجاز فيها والجدول الزمني المحدد لها.

2 – ما المشاريع التي نفذتها شركة المشروعات السياحية خلال السنوات الخمس الماضية؟

3 – ما المشاريع المتعقرة لدى شركة المشروعات السياحية؟ وما سبب تعثرها؟ مع تزويدي بالوثائق الدالة على ذلك.

4 – الخطة المستقبلية لدى شركة المشروعات السياحية خلال السنوات العشر القادمة لتنشيط قطاع السياحة في البلاد.

5 – ما مدى التزام شركة المشروعات السياحية بتطبيق سياسة الإحلا؟ كم يبلغ عدد الموظفين غير الكويتيين بالشركة بما في ذلك العاملين على بند المكافآت أو العقود الخاصة أو الأجر مقابل عمل؟

6 – كم عدد الوظائف التي حلت العمالة الكويتية فيها محل العمالة الوافدة تطبيقها لسياسة الإحلال لدى شركة المشروعات السياحية خلال السنوات الخمس الماضية؟ كم عدد الشواغر الوظيفية؟ مع بيان الشواغر المرحلة كافة من سنوات سابقة، والأسباب التي أدت إلى عدم شغلها حتى الآن.

ونص السؤال الأول إلى وزير الصحة على ما يلي:

تلتزم الحكومة بالعمل الدائم على الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية في البلاد للوصول بها إلى حد الكفاية وفقا لمستويات الأداء الطبي عالميا، ونتيجة الزيادة المتواصلة في عدد المراجعين من المواطنين والوافدين وحتى الزائرين، وما يصاحبها من ضغط على الأبنية والقدرة الاستيعابية للمستشفيات في بعض التخصصات ومنها أمراض النساء والولادة ومن هذه المستشفيات مستشفى العدان الذي يخدم محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير وما ترتب عليها من عدم توفر الغرف والرعاية المتكاملة أسوة بالمستشفيات الخاصة، نجد أن معظم المواطنين يلجؤون إلى المستشفيات الخاصة لتوفير الرعاية المتكاملة والغرف الخاصة.

فمن اللازم العمل على زيادة القدرة الاستيعابية للمراكز الطبية والمستشفيات وصولا بها إلى المأمول منه وللتخفذيف من المعاناة على المواطنين والاستغناء عن التكاليف الباهظة في المستشفيات الخاصة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

محمد الحويلة

1 – هل لدى وزارة الصحة خطة لإنشاء مركز طبي متكامل لأمراض النساء والولادة في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير يحوي أقساما متخصصة مثل وحدة علاج العقم وأطفال الأنابيب ووحدة الكشف المبكر عن أمراض السرطان؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بها، وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما الأسباب التي تمنع ذلك؟

2 – لماذا لا يستحدث في جميع مراكز الرعاية الأولية بالبلاد أقساما متخصصة في جميع تخصصات الولادة وأمراض النساء؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

نصت المادة (15) من الدستور على أن: (تُعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة)، وحيث أن مراكز الرعاية الصحية الأولية المستوصفات هي خط الدفاع الصحي الأول للجميع، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما المشاريع الحالية والمستقبلية الخاصة بإنشاء مراكز صحية أو مستوصفات أو عيادات تخصصية حكومية في جميع محافظات الكويت؟

2 – هل المراكز الصحية والمستوصفات الحكومية في جميع المحافظات حاليا كافية لاستيعاب أعداد المرضى والمراجعين يوميا؟

الراجحي: شخصان لرعاية «المعاق»

قال النائب محمد عبيد الراجحي إنه تقدمت باقتراح لتعديل المادة 25 من قانون ذوي الإعاقة رقم 8 / 2010 وبناء عليه يحق للمعاق اختيار اثنين يتوليان تقديم الرعاية له من الأقارب.

وأضاف الراجحي أن قانون الإعاقة الحالي يوفر شخصا واحدا لرعاية المعاق وهذا لايكفي لتوفير الرعاية الكريمة لهم.

محمد عبيد الراجحي

روح الدين : ما الدول التي توقفت عن تصدير العمالة للكويت؟ وما سبب الإيقاف؟

وجه النائب د. حمد روح الدين 4 أسئلة إلى وزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ووزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، ووزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، جاءت كما يلي:

وطلب في السؤال إلى وزير التجارة والصناعة إفادته وتزويده بالآتي:

1 – ما الدول المصدرة للعمالة المنزلية لدولة الكويت؟ وما الدول التي توقفت عن تصدير العمالة لدولة الكويت وما سبب الإيقاف؟

2 – هل هناك تنسيق بين وزارة الخارجية والهيئة العامة للقوى العاملة للبحث عن مصادر أخرى لاستقدام العمالة المنزلية من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع الدول المصدرة للعمالة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من هذه المخاطبات.

3 – منع القانون رقم (68) لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية أصحاب المكاتب من أعمال تشغيل للعمالة المنزلية في حين سمح لشركة الدرة باستقدام العمالة المنزلية وتشغيلها، فهل هناك أي اتفاقيات أو مذكرات تفاهم تمنع تشغيل العمالة المنزلية؟ وما أثر هذا النص على تصدير العمالة المنزلية لدولة الكويت؟

4 – هل هناك أي نصوص تشريعية تؤدي إلى عزوف الدول المصدرة للعمالة المنزلية عن تصدير العمالة المنزلية لدولة الكويت؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما هذه النصوص؟ وما الدول التي اعترضت عليها؟

د.حمد روح الدين

كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من هذه الدراسات..

وطلب في سؤال إلى وزير التعليم العالي إفادته وتزويده بالآتي:

1 – ما آلية اعتماد الشهادات العلمية الأجنبية بالنسبة لدرجتي الماجستير والدكتوراه؟

2 – ما آلية التأكد من وجود الجامعة الصادرة منها الشهادة وصحة البيانات التي تضمنتها الشهادة العلمية؟

3 – هل لسفارات الدولة الأجنبية التي تتبعها الجامعة أي دور في اعتماد هذه الشهادات؟

4 – هل اعتمدت شهادة علمية في سفارة دولة الكويت لدى المملكة الهولندية في لاهاي في تاريخ 26/5/2008 برقم (3447/2008) صادرة من معهد «فونتيس للموسيقى»؟ وهل ثبت لوزارة التعليم العالي أن السفارة تأكدت من صحة بيانات هذه الشهادة؟

ونص السؤال إلى وزير الخارجية على ما يلي:

لاحظنا ارتفاع أسعار استقدام العمالة المنزلية وندرتها في السوق المحلي، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل هناك تنسيق بين وزارة الخارجية والهيئة العامة للقوى العاملة للبحث عن مصادر أخرى لاستقدام العمالة المنزلية من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع الدول المصدرة للعمالة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من هذه المخاطبات.

2 – منع القانون رقم (68) لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية أصحاب المكاتب من أعمال تشغيل للعمالة المنزلية في حين سمح لشركة الدرة باستقدام العمالة المنزلية وتشغيلها، فهل هناك أي اتفاقيات أو مذكرات تفاهم تمنع تشغيل العمالة المنزلية؟ وما أثر هذا النص على تصدير العمالة المنزلية لدولة الكويت؟

3 – هل هناك أي نصوص تشريعية تؤدي إلى عزوف الدول المصدرة للعمالة المنزلية عن تصدير العمالة المنزلية لدولة الكويت؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما هذه النصوص؟ وما الدول التي اعترضت عليها؟

ونص السؤال إلى وزير الإعلام والثقافة على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما أسباب عدم صرف مكافآت قطاع الصحافة والمطبوعات من شهر 4/2020؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالمخاطبات التي تمت مع الجهات المعنية في هذا الشأن.

2 – هل أعدت كشوف بأسماء الموظفين الذين عملوا في الصفوف الأمامية لعام 2020؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالمخاطبات التي تمت مع الجهات المعنية في هذا الشأن

العتيبي يسأل وزير المالية عن التقاعس في التعامل مع مخالفات شركة تساهم فيها التأمينات

تقدم النائب خالد المونس بسؤال لوزير المالية عن المخالفات التي رُصدت ضد شركة يونيكاب للاستثمار والتي تساهم فيها التأمينات الاجتماعية ويمثلها عضو بمجلس الادارة.

وجاء السؤال على النحو التالي

وقال المونس نصت المادة (17) من الدستور الكويتي :– «للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب علي كل مواطن» كما نصت المادة (20) من الدستور ايضا « الاقتصاد الوطني اساسه العدالة الاجتماعية ، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص – وهدفه تخصيص التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوي المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين وذلك كله في حدود القانون «

ونصت المادة (5) فقرة (12) من قانون رقم 2 لسنة 2016 مكافحة الفساد .

طلب التحري من الجهات المتخصصة عن وقائع الفساد المالي والإداري والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة المتعلقة بها .

وكذلك فقرة (15) احالة الوقائع التي تتضمن شبهة جريمة جزائية إلى جهة التحقيق المختصة مع ارفاق كافة المستندات.

وجاءت المادة (22) من القانون رقم 2 لسنة 2016 في مكافحة الفساد من الفقرة 1،2،3،4،5،6 ونصت المادة (26) من القانون رقم 2 لسنة 2016 في مكافحة الفساد

على انه لا يجوز للجهات التابعة للقطاع الحكومي أو الخاص أو أي شخص طبيعي او معنوي القيام بأي من الافعال الاتية:–

–1الامتناع دون مبرر قانوني عن تزويد الهيئة بأية سجلات أو وثائق أو مستندات او معلومات قد تكون مفيدة في الكشف عن افعال الفساد .»

ونص المادة (50) من قانون رقم 2 لسنة 2016 مكافحة الفساد :–

كل شخص من غير المنصوص عليهم في المادتين (47،48) استفاد فائدة جدية من الكسب غير المشروع مع علمه بذلك يعاقب بنصف العقوبة الواردة في المادة (48) من هذا القانون

خالد العتيبي

ولما كانت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مساهمة بأموال لدي شركة يونيكاب للاستثمار ولديها عضو في مجلس الادارة وكانت الشركة عليها العديد من الشكاوى والقضايا مع المواطنين وصدر احكام ضدها وذلك بسبب الادارة التنفيذية ومجلس الإدارة. لذا يرجي تزويدي وافادتي بالاتي :–

1 –ما هي قيمة مبالغ الاستثمارات التي قامت بها المؤسسة لدي شركة تمويل الاسكان سابقا ويونيكاب حاليا وكم تشكل نسبة المساهمة وكم قيمتها وحالة الاستثمار، مع تزويدي بكافة المستندات المتعلقة بهذا الامر.

2 –هل تمت المساهمة بالشركة بناء على قرار من مجلس ادارة المؤسسة أم بناء على توصيات أخرى، مع تزويدي بكافة المستندات المتعلقة بقرار المساهمة.

3 –يرجى تزويدي بالأدوار المنوطة لممثل المؤسسة العامة للتأمينات لدي الشركة وآلية اختياره ومهامه وصفته التنفيذية؟

4 –ما هي مميزات والمعايير التي على أساسها تم اختيار العضو الممثل عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لدي الشركة ومدته والمكافآت التي يتحصل عليها مع تزويدي بالمستندات.

5 –هل العضو الممثل عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لدي الشركة مطلع على البيانات المالية المقدمة لوزارة التجارة والصناعة وكذلك المعلنه لدي هيئة اسواق المال؟ وهل له حق ابداء الملاحظات والتحري عن دقتها؟

6 –ما مدى المسؤولية القانونية لممثل المؤسسة عن ما اثير من اخفاقات او شكاوى اعترت أعمال الشركة وما هي الاجراءات التي اتخذت من قبل المؤسسة مع تزويدي بكافة المستندات.

7 –نما على علمي أن الشركة وممثليها في الادارة التنفيذية ومجلس الإدارة خرقوا قوانين هيئة اسواق المال وقانون التجارة وقانون 2 لسنة 2016 في شأن مكافحة الفساد، فهل تلقيتم أي شكاوى ضد الرئيس التنفيذي الحالي والسابق بناء على المخالفات المرتكبة مع تزويدي بكافة بالمستندات.